المحاضرة السّادسة(06):

"إستراتيجيّة الرّهان على الصّناعات الثّقافيّة كبديل للاقتصاد التّقليدي".

تندرج هذه المحاضرة ضمن سياق رصد كيفيّة **الرّهان على الصّناعات الثّقافيّة كبديل للاقتصاد التّقليدي** محاولين ضمن هذا الإطار **التّركيز على التّجربة الجزائريّة بوجه خاص،** من خلال استعراض وظائف وأدوار مخابر البحث ذات الصّلة بعائلة العلوم الإنسانيّة والاجتماعيّة، من خلال **قراءة في إستراتيجيّة هذه الأخيرة** في **الرّهان على الصّناعات الثّقافيّة** باعتبارها بديلا للاقتصاد التّقليدي، آخذين بعين الاعتبار **تقييم مرتكزات هذه الإستراتيجيّة** وما **حقّقته من أهداف،** دون إغفال **رصد الأخطاء والمطبّات** التي رافقت هذه الإستراتيجيّة على مستوى **الإنتاج الأكاديمي** وكذلك على **مستوى المُخرجات المرتبطة بالصّناعات الثّقافيّة،** والمعروف أنّ أغلب مخابر البحث **الموزّعة عبر جامعات القطر الجزائري** قد خضعت خلال السّنوات الأخيرة إلى سلسلة من الإجراءات التّنظيميّة بغرض التّحرّر من القيود البيروقراطيّة التي تسمح لها باستقلاليّة ماديّة ومعنويّة بما يتيح بعث ديناميّة خاصة في تلك المخابر تجعلها تواكب مستجدّات الإنتاج الأكاديمي المرتبط بمحور الصّناعات الثّقافيّة.

والجدير بالإشارة أنّ الصّناعات الثّقافيّة تعدّ من ضمن المفاهيم التي دخلت حيز الاستعمال الأكاديمي منذ سبعينيّات القرن الماضي، ويُقصد بهذا المفهوم الاستثمار في الجانب الثّقافي بشقّيه المادّي واللاّمادّي بغرض إدراجه

ضـمن السّـوق الاقتصـاديّة وإخضـاعه لقـوانين العـرض والطّلب، بمعنى آخر تـرويج مـا هـو ثقـافي باعتبـاره مُنتجـا اقتصاديّا شأنه شأن السّلع والمنتجـات الاقتصـاديّة الأخـرى، بما يُمثّل توجُّها جديدا في عالم الاقتصاد يرتكز على الجانب الثّقافي، وهو ما اضطلعت بـه مراكـز البحـوث والدّراسـات في البلـدان الأوربيّـة بوجـه خـاص منـذ ثمانينيّـات القـرن الماضي.

وبحكم التّحدّيات السّوسيو ثقافيّـة والاقتصـاديّة الـتي شهدها الجزائر منذ تسعينيّات القرن الماضـي، فقد أضـحى التّفكير في **الرّهان على الصّناعات الثّقافيّة** باعتبارهـا وجهـا من أوجـه **الاسـتثمار في الفـرد** من جهـة، وكـذا باعتبارها **أحد البدائل** الـتي يمكن أن تُسـاهم في **تدعيم الدّخل الاقتصادي** أيضا، من ضمن المحـاور الـتي سـعت كثير من المخابر إلى تجسـيدها، من خلال **بعث النّصوص التّراثيّة** بغرض استثمارها في المسرح والسـينما والكتابـة الرّوائيّـة والأكاديميّـة بمختلـف أشـكالها، وكـذا **التّـرويج للسّـياحة** وإحيـاء **الصّـناعات التّقليديّة** المحليّـة، حيث اضـطلعت تلـك المخـابر بنشـر سلسـلة من المطبوعـات والإصـدارات الدّوريّـة والمجلاّت المحكّمـة، كمـا اضـطلعت أيضا بتنظيم عدد من النّدوات المحليّة والدّوليّة في مواضيع ذات صـلة بـالتّراث المـادّي واللاّمـادّي، شـملت مواضـيع الموسيقى والخطاب الشّفوي، واللباس التّقليدي، والغـذاء، والتصـوّف، والآثـار، وهـذا بالشّـراكة أحيانـا مـع بعض المؤسّسات الاقتصاديّة والثّقافيّة المنتمية للقطاع العمومي بوجه خاص،وكذا مخابر البحث التّابعة للمؤسّسات الجامعيّة الموزعة عبر الوطن.

المحاضرة السّابعة(07):

"التّراث المادّي واللاّمادّي قــراءة في المفاهيم ".

أولا : التراث المادّي واللاّمادّي كمفهوم و مجال اهتمام عالمي

يجدر بنا قبل الحديث عن **أهميّة استثمار التّراث المادّي واللاّمادّي في تنمية الصّناعات الثّقافيّة بالجزائر** التطرق إلى مجموعة من النقاط الأساسية، وفي مقدمتها توضيح مفهوم التراث من خلال إماطة اللثام عن معانيه وكشف اللُبس الذي يكتنفه، ثم ابراز أوجه التشابه بينه –التراث- وبين مصطلح الفولكلور، وانتهاءا إلى رصد أهميته وموقعه كمجال اهتمام عالمي، لاسيما من قبل الهيئات الثقافية العالمية وفي مقدمتها منظمة اليونسكو، التي تعد بحق منبرا للدفاع عن التراث.

1) التّراث المادّي واللاّمادّي كمفهوم غامض:

إن من الملاحظات التي تسترعي الانتباه وتستأثر باهتمام بالغ من قبل المتخصصين في الدراسات الأثاريّة والأنثروبولوجيّة والأدب الشّعبي، هي مسألة إحياء التراث أو المحافظة عليه والاهتمام به، وما تجدر الإشارة إليه في هذا الصدد أن مصطلح التراث لدى أغلب فئات المجتمع بل حتى لدى المتخصصين في بعض الفروع العلمية يسيطر عليه الغموض ويكتنفه اللُّبس، من حيث معانيه و من حيث القيم المادية والثقافية والاجتماعية التي يمكن أن يجنيها المجتمع في حالة الاهتمام به ، وهذا يقودنا إلى طرح السؤال الآتي: ما المقصود بالتراث وما هي أقسامه؟ .

عند تصفح التّعاريف المختلفة لكلمة تراث يتضح لنا أن مجاله واسع ومتشعب إلى حد كبير، كما يشتمل على معاني متداخلة، لذلك حاول كثير من الباحثين الاجتهاد في ضبط هذا المفهوم - التراث - بدقة وإيضاح إطاره الوظيفي والمعرفي، من خلال عدة تعريفات.

ولكن الملاحظ عن هذه التعريفات وإن كانت تتفق حول الخطوط العريضة للمفهوم - التراث - فإنها بالمقابل لا تُجمع على تعريف دقيق وشامل، غير أنها تصب في قالب واحد وهي اعتباره – التراث - " يتضمن كافة الإنتاجات الشعبية من أدب وفنون وعادات وكل ما يمت بصلة إلى الإنتاج الشفوي والمادي الموروث عن الأجيال الماضية" ، كما قسمه علماء الأنثروبولوجيا إلى قسمين أساسين، وهما التراث المادي والتراث غير المادي، ويدخل ضمن التراث المادي كل الإنجازات الموروثة عن الأجيال الماضية الخاصة بأي شعب من الشعوب، والتي تتمثل في المباني المختلفة (مساجد، قصور، حمامات، مسارح، معابد) وكذلك الصناعات التقليدية بكل أنواعها، أما التراث غير المادي – المعنوي – فيشتمل على جميع الإنجازات الشفوية من أساطير وأحاجي، وألغاز، وأشعار، وأمثال، وحكم ويشتمل كذلك على المظاهر السلوكية من رقص وموسيقى وطقوس احتفالية وجنائزية.

2) بين التّراث والفلكلور:

إن ما يمكن تسجيله في هذا الإطار هو وجود تداخل بين مصطلح التراث ومصطلح الفولكلور، إذ يميل كثير من الدارسين إلى اعتبار الجانب غير المادي من الثقافة الشعبية يدخل ضمن الفولكلور، بل هناك من الدارسين من يذهب إلى تصنيف الجانب المادي من الثقافة الشعبية

خاصة الألبسة والصناعات التقليدية على أنها جـزء أساسـي من الفولكلور، وفي هذا السياق رأى أحد البـاحثين إمكانيـة تقسيم مضـمون الفولكلـور إلى جـانبين أساسـيين الجـانب السلوكي والجانب الفكري أو الفني، وذلك حسـب رأيـه إذا نظرنا إلى العادات والتقاليد على أنها الجانب السلوكي في الفولكلور في مقابـل الأدب والموسـيقي وفنـون التشـكيل وغيرها باعتبارها تمثل الجانب الفكري أو الفني.

وهناك ميل إلى اعتبار أن الفولكلـور هـو مجموعـة من الانتاجـات الشـعبية الـتي تظهـر في أشـكال ثقافيـة وفنيـة متعـددة، تمتـاز إلى جـانب بسـاطتها بطابعهـا الشـفوي في أغلب الأحيان مما يعني حصر الفولكلور في الإنتاج الشفوي دون سـواه، ممـا سـبق يمكن القـول أن مصـطلح الـتراث أوسع من مصطلح الفولكلور بل إن الفلولكلـور هـو جـزء لا يتجزأ من التراث، على اعتبار أن معظم التعريفات الخاصـة بـالفولكور لا تصـنف المبـاني الأثريـة المختلفـة (مسـاجد، قصور، حمامات، مسارح) ضمن اهتمامـات الفولكلـور، بـل هنـاك من يصـر على جعـل الفولكلـور لا يهتم إلا بدراسـة الآداب والتقاليد الخاصة بالأوساط الشعبية.

المحاضرة الثّامنة (08):
"الأهـــداف الإســـتراتيجيّة للعنايـــة بالدّراسـات التّراثيـة الماديـة واللاّماديّـة في الجزائر".
مقدّمة:

تندرج هذه المحاضرة ضمن سياق إثارة إشكاليّة الأهداف الإستراتيجيّة للعناية بالدّراسات التّراثية المادية واللاّماديّة في الجزائر". من خلال قراءة في الأسُس العمليّة الممكنة ورصد الآفاق المنتظرة، على اعتبار أن التّراث بشقّيه المادّي اللاّمادّي أضحى وفق الدّراسات التي تُعنى بهذا الأخير وجها من أوجه الصّناعات الثّقافيّة، وهو ما يُمثّل توجُّها جديدا في عالم الاقتصاد يرتكز على الجانب الثّقافي، باعتباره وجها من أوجه الاستثمار في الشّق الثّقافي من ناحية والتّمكين للبُعد الهويّاتي للمجتمع الجزائري من جهة أخرى، وكذا باعتباره أحد البدائل التي يمكن أن تُساهم في تدعيم الدّخل الاقتصادي أيضا.

2)الأهداف الإستراتيجيّة للعناية بالدّراسات التّراثية المادية واللاّماديّة في الجزائر:

أ) الدّراسة التّراثية كمنقذ من خطر العولمة:

ما دام التراث بشقّيه المادي وغير المادي لأي شعب من شعوب المعمورة هو تعبير عن التراكم الحضاري والرصيد الثقافي، كما يمثل أحد أبرز مظاهر الانتماء، وهو تعبير صادق عن التمايز عن الآخر، وتكريس للخصوصية الثقافية لأي مجتمع من المجتمعات الإنسانية، فإن بعث الدراسات التراثية والاهتمام بها وتوعية الأجيال بأهمية –التراث– ودوره في تكريس الانتماء الحضاري، وتفعيل البعد الوطني والقومي تشكل أبرز نقاط الدفاع وردود الفعل

المباشرة على هيمنة العولمة وأخطارها المستقبلية الهادفة لاحتواء الآخر الضعيف.

إن العولمة في معناها العام هي مرادفة للحضارة العالمية ذات التوجّه الأحادي النظرة، كما تأخذ معنى آخر وهو هيمنة ثقافة القوي سياسيا واقتصاديا، وذوبان جميع الثقافات الأخرى فيها، وبمعنى آخر فرض نموذج ثقافي موحّد على كل المجتمعات، إذ لا يمكن حسب التصوّر الغربي حامل لواء العولمة للمجتمعات الأخرى أن تلحق بركب التقدم الاقتصادي والاجتماعي الذي يمثله النموذج "الأورو أمريكي" كصورة مثالية حسب نفس الرأي إلاّ في حالة واحدة " وهو أن المجتمعات الأخرى تضطر أن تضاهي النموذج الأوربي إذا أرادت أن تواجه التحدي وأن المضاهاة تفترض أن تتخلص من خصوصياتها الثقافية، إذ هي المسؤولة عن تخلفها "

ولاشك أن الأخطار التي تتهدد الخصوصيات الثقافية والاجتماعية للمجتمعات، لا يمكن إنكارها وإغفالها في ظل هذا الاتجاه – العولمة – وأمام ما تحمله من أبعاد وانعكاسات على الرصيد الحضاري للأمم التي لا تساير النمط والتوجه الغربي، لأن الثقافة ليست هي السياسة، بل أن ما يمكن أن يجوز في شؤون السياسة العالمية لا يمكن أن يجوز في شؤون الثقافة الإنسانية والدراسات التراثية بشكل خاص، حيث أن"العمل الثقافي الدولي يستحيل أن يخضع لآليات العمل السياسي العالمي، فالثقافة مسألة تتعلق بالإرث الحضاري والروحي والنفسي والتاريخي للشعوب، وهو أمر لا يؤخذ بمعايير وموازين القوى المعروفة في عالم السياسة".

لأن المجتمع الجزائري في ظل تنامي المؤثرات الثقافية العالمية، بفعل العولمة وفي ظل صراع الثقافات، إضافة

إلى مجموعة من العوامل الداخلية والخارجية يشهد حركيـة وتسـارع في التحـولات الاقتصـادية والاجتماعيـة والثقافيـة، مما أسهم بقسط وافر وبأشـكال غـير مباشـرة في فقـدان المجتمـع تـدريجيا لبعض خصوصـياته التراثيـة والثقافيـة - الفولكلوريـة –، ومـا بقي منهـا هـو في طريـق الـزوال والاضمحلال، لتحـل محلهـا مجموعـة من العناصـر الثقافيـة الدخيلة على المجتمـع والمسـتوردة من الثقافـات الأخـرى، وهو ما يعبر عنه بالانسلاخ الثقافي وتبني ثقافات بديلة، مما يجعـل الحاجـة إلى الدراسـات التراثيـة تعـد كأحـد البـدائل والأدوات الأساسية للدفاع عن الثقافة الوطنية، والعمل ولو بشكل غير مباشر على حماية هذا المخزون التراثي –خاصة الشـق غـير المـادي منـه–، من خطـر هيمنـة الثقافـات المستوردة ومن خطر الزوال والاندثار.

ب) تكـريس الخصوصـيات الثّقافيّـة والاجتماعيّة:

عندما نتحدث عن أهمية الدراسات التراثيـة في تكـريس الخصوصـيات الثقافيـة والاجتماعية للمجتمعـات و الحفـاظ على اسـتمرارها والإسـهام في تطورهـا وإنمائهـا، فإنـه لا يمكن إنكـار مسـؤوليتها في الحفـاظ على هويـة المجتمـع وشخصيته، التي تشكلت بفعـل الـتراكم الفكـري والثقـافي والاجتماعي، خلال حقب تاريخية طويلة ومتتابعة، والحـديث عن هوية المجتمع وثقافته إنما هو حديث عن الخصوصـيات الثقافيـة والاجتماعيـة لـه، والـتي تشـتمل على العـادات والتقاليد والقيم الأخلاقية المختلفة وهي بمثابة معايير وقيم اجتماعية تعكس ثقافة المجتمع وانتماءاته الحضارية.

وما تجدر الإشارة إليه في هذا السيّاق أنّ التقاعس في تلقين الأجيـال للمعطيـات المتصـلة بالخصوصـيات الثقافيـة

والاجتماعية والقيم الأخلاقية والحضارية التي ينتمـون إليهـا، يشكل خطرا لا يستهان به على القيم والثوابت والشخصـية الوطنية، لأن هذه المبادئ تلقّن ولا تورّث، إذ " يؤكد علمـاء الأجنــاس –الأنتروبولوجيــا– أن هويــة المجتمــع لا يرثهــا الإنســان كمــا يــرث صــفاته البيولوجيــة "، ولــذلك فــإن المحافظـة على هويـة المجتمـع وتحسـيس الأجيـال بـالقيم الحضارية التي ينتمون إليها وبتمايزهم الثقافي والاجتماعي، ونقل هذه الأحاسيس والمشاعر بالانتماء من جيل إلى جيل آخر، تعد إحدى الأهداف الأساسية التي يتحتم تجسيدها من خلال الدراسات التراثية.

ج) خلق تـوازن بين الجـوانب الماديـة والمعنوية للمجتمع:

لاشــك أن من ضــمن الأهــداف الإســتراتيجية من دعم الدراسـات التراثيـة ضـمن مشـاريع البحـوث العلميـة في الجامعة، هي إعادة تهيئة المناخ المعرفي، من خلال إرسـاء تقاليد أكاديمية جديدة في مجال البحث العلمي، فيما يتعلق بالدراسـات التراثيـة، على اعتبـار أن هـذه الأخـيرة تشـكل ميدان لا يسـتهان بأهميتـه في حيـاة الإنسـان، لاسـيما في بعث القيم التراثية والمعنوية وكـل مـا يمت بصـلة للرصـيد الحضاري والمـوروث الـديني، ممـا يسـهم في كبح التنـامي المذهل للقيم المادية وهيمنتهـا على العلاقـات الاجتماعيـة، وما يترتب عنها من أخطار، ولعـل في مقـدمتها مـا نشـهده من تنامي للمشاكل والأزمات الاجتماعية والهزات النفسـية كالانتحار والإجـرام بمختلـف صـوره، ومـا نتج عن ذلـك من اختلال في التــوازن بين الجــوانب الماديــة والنفســية للإنسان، ولاشك أن الدراسات التراثية جـديرة بإعـادة هـذا التوازن.

المحاضرة التّاسعة(09):
" الاهتمام بالتّراث المادّي واللاّمادّي بين الهيئـــات العالميّـــة والمحليّـــة ومسـاهماته في الصّـناعات الثّقافيّة ".

أوّلا)منّظمـة اليونسـكو منـبرا للدّفاع عن التّراث:

لقد تبلور وعي على المستوى الدولي تبنّاه عدد معتبر من الشخصيات العلمية ذات الشهرة العالمية، وقد أخذت هذه الشخصيات على عاتقها ضرورة التّشهير بالأخطار المترتبة عن فرض نظام عالمي أحادي النظرة والاتجاه والمعروف بالعولمة، وبما يحمله هذا المشروع من أخطار محدقة بالرصيد الحضاري والثقافي للمجتمعات والشعوب الضعيفة والعاجزة على مواجهة هذا المد الجارف، وقد تجسّد هذا الوعي من خلال الأهداف التي نادت بها منظمة اليونسكو.

لقد جاءت هذه المنظمة لتكون رافدا متميزا لمنظمة الأمم المتحدة ووجه التميز في هذا الرافد الجديد – منظمة اليونسكو – أنه ينشد السـلام العـالمي عـبر آليـات وأبـواب مختلفة عن أدوات وآليات السياسة وأهلها، وبعبارة واضـحة كان توجه اليونيسكو نحو الثقافة وأهل الثقافـة في العـالم، وبالتالي كان بحثها عن سلام البشرية ينهج نهجا مغايرا لنهج السياسة، وبفعل التجربة المريرة التي عرفهـا العـالم عقب حربين عـالميتين مـدمرتين، فـإن منظمـة اليونسـكو حملت لواء تحقيـق السـلام العـالمي من خلال" البحث عن الوئـام الحضاري من خلال الاختلاف الثقافي.

وبمقابل هذا الهدف العام فإن من بين الأهداف التي سطرتها المنظمة هي الإقرار بالتعددية الثقافية، والتقدير المتساوي لثقافات الشعوب المختلفة، والاحترام المتبادل بين هذه الثقافات، وكذا الإقرار بأن التعدد الثقافي يُغني مجمل الثقافات العالمية للبشر على وجه الأرض، وهذا المفهوم الرّحب يعني في كلمة واحدة "اللاهيمنة"، ولعل أشهر الإسهامات التي قدمتها منظمة اليونسكو، وكان لها صدى متميزا على المستوى العالمي، هو التقرير الذي أصدرته اللجنة التابعة لها، والمعروفة باللجنة العالمية للثقافة والتنمية سنة 1998.

ولعل أهم ما تضمنه التقرير الصادر عن هذه اللجنة الآنفة الذكر، هو الإقرار بضرورة تعدد الثقافات وأحقية كل مجتمع في بعث تراثه الثقافي والحضاري، وعدم الإقرار بمهيمنة ثقافة وحضارة عالمية، حيث جاء فيه: "ضرورة الاعتراف بحق الاختلاف والمغايرة وبالتالي أهمية احترام كل الثقافات ووضعها جميعا على قدم المساواة "، إن العناية الفائقة التي أولتها اللجنة الدولية للثقافة والتنمية في الدفاع عن الثقافات الإنسانية على اختلافها، إنما تحمل نداءا صريحا لحماية التراث وصيانته والمحافظة عليه، وقد كُلّل هذا المجهود بإقرار الاحتفال بالتراث من خلال اعتبار تاريخ " 18 أفريل إلى 18 ماي" من كل سنة كشهر عالمي للتراث.

المحاضرة العاشرة(10):

ثانيا:"أهمية تفعيل الاهتمام بالدّراسات التّراثية في الجزائر للنّهوض بالصّناعات الثّقافيّة".

تكمن أهمية بعث الدراسات التي تُعنى بالتّراث وتفعيلها وتكوين جيل من المتخصصين فيها وخاصّة الدّراسات الأنثروبولوجيّة والأثرية والأدب الشعبي في الجزائر إلى جملة من الأسباب:

1) الجزائر خزان للتراث المادّي وغير المادّي:

إن ثراء الجزائر بالتراث من حيث مصادره ومظاهره وطبوعه تأتي في مقدمة هذه الأسباب، على اعتبار أن هناك إجماع من قبل الهيئات الثقافية العالمية، وكذلك الشخصيات العلمية المهتمة بالتراث، على أن الجزائر تعد من بين البلدان القليلة في العالم التي تتميز بثراء مخزونها التراثي المادي وغير المادي، كما تتميز بتنوع مظاهر هذا التراث وتعدد مصادره، بفعل الحضارات التي تعاقبت على الجزائر، وما خلفته من تراكم وثراء تاريخي وحضاري، وبفعل هذا الثراء والتنوع صارت الجزائر تعرف بخزان التراث تتقاطع فيه الطبوع المتوسطية والشرقية والإفريقية.

2) غياب تصوّرات نظريّة أصيلة في الدّراسات التّراثية:

لاشك أن ما يجوز في أمور السياسة العالمية لا يمكن أن يجوز في شؤون الثقافة الإنسانية والدراسات التراثية بشكل خاص، ففي ظل إفرازات العولمة والسعي لفرض تصورات ومفاهيم الغرب وهو الطرف الأقوى في هذه المعادلة على بقية الشعوب، دون مراعاة لرصيدها الثقافي

والحضاري؛ إذ ما لبثت هـذه الهيمنـة أن شـكلت تيـارا قويـا يسعى لاحتواء "الآخر الضعيف" مع ما تحملـه هـذه الهجمـة والهيمنـــة من أخطـــار محدقـــة بالخصوصـــيات الثقافيـــة والاجتماعيـة للمجتمعـات الناميـة، وكـرد فعـل على هـذه الهيمنـة وأخطارهـا المسـتقبلية ولتعزيـز حصـانة المجتمـع الجزائـري والمحافظـة على تمـيزه الثقـافي والاجتمـاعي، أضـــحى من الـــواجب على البـــاحثين في علم الاجتمـــاع والأنثروبولوجيا التكتل لصياغة وبناء تصورات نظريـة أصـيلة في الدراسات التراثية.

وهذه التصورات النظرية ينبغي أن تتجاوز مرحلة التقليد والتبعية للمدارس الغربية، بحيث تنطلـق من الخصوصـيات الثقافيـــة والاجتماعيـــة، وتعتمـــد على الرصـــيد الثقـــافي والحضاري للأمة الجزائريـة، وذلـك لتفعيـل الأداء المعـرفي والعلمي، من خلال طـــرح بـــديل نظـــري على المســـتوى الأكاديمي يهـيئ المجـال للتخلص من التبعيـة على مسـتوى التنظـــير والممارســـة في هـــذا الحقـــل الهـــام، ويكـــرس استقلالية الطرح العلمي النابع من واقع مجتمعنـا لتكـريس خصوصـياتنا، ولتجسـيد تمايزنـا الاجتمـاعي والثقـافي سـعيا للحفـاظ على القيم والثـوابت والشخصـية الوطنيـة تمهيـدا لكبح الاحتواء الجارف الذي تفرضه العولمة.

3) قلّة المهتمين بالدّراسات التّراثية:

إلى جانب السبب السابق فإن هناك سبب آخر لا يقـل أهمية عنه، وهو أن ميدان الأبحـاث في الدراسـات التراثيـة خاصـــة في الأنثروبولوجيـــا والأدب الشـــعبي بالإضـــافة إلى حداثته في الجزائر، فإنه يشكو من قلة الاهتمام يمثل هـــذه الدراسات رغم غنى الجزائر بخصوصيات ثقافية واجتماعية، وبثراء تراثها بشقيه المـادي وغـير المـادي، وهي في حاجـة

ماسة لدراستها بغرض التعرف عليها، والكشف عن مضامينها وتحليل المعطيات المتصلة بها، وما تحمله من معايير ودلالات وقيم حضارية وتاريخية.

فقد اتّجهت الجامعة الجزائرية بعد الاستقلال بفعل الحاجة إلى التنمية نحو العلوم الدقيقة والتكنولوجية، في حين تم إهمال العلوم الاجتماعية والإنسانية دون قصد، بل لم تحظ بنفس العناية ونفس الاهتمام الذي حضيت بع العلوم الدقيقة، وهو ما انعكس سلبا على مردودها ومستواها –العلوم الإنسانيّة والاجتماعية-.

وضمن هذا السّياق يمكن القول أن دعم الدراسات التراثية، ضمن مشاريع البحوث العلمية في الجامعة، للحفاظ على التراث الوطني، وتكريس الخصوصيات الثقافية والاجتماعية للمجتمع، تعد من ضمن الأهداف الأساسية والجوهرية التي ينبغي على الجامعة الاضطلاع بها، وتجسيد ها على أرض الواقع، بما يخدم التنمية المستدامة، غير أن العناية بمثل هذه الدراسات في الجزائر أضحى ضرورة حتمية بفعل مجموعة من الأسباب، لعل من أهمها ثراء الجزائر بالتراث بشقيه المادي وغير المادي، من حيث مصادره وطبوعه ومظاهره، وهي بحاجة ماسة لدراستها وكشف مضامينها وإظهار أهميتها، بمقابل غياب تصورات نظرية أصيلة نابعة من واقع مجتمعنا بفعل قلة المهتمين والمؤطرين لهذا الدراسات في الجزائر.

هذا الواقع الذي يمكن وصفه بالسلبي، قد أسهم بقسط وافر في التعجيل بالاهتمام بالدراسات التراثية في الجامعة الجزائرية في الآونة الأخيرة، على اعتبار أنها تدخل ضمن الخطوات الأساسية لتحقيق التنمية المستدامة، ومن هذا المنطلق، فإن من ضمن الأهداف الإستراتيجية للعناية بالدراسات التراثية، أنها تعد أحد البدائل المطروحة

للتصدي لخطر العولمة، وما تشكله من تهديد للخصوصيات الثقافية والاجتماعية، سعيا لخلق توازن بين الجوانب المادية والمعنوية للمجتمع، كما تعد أحد الركائز الأساسية للدفاع عن الهوية الوطنية وتكريس الانتماء، بما يضمن حصانة المجتمع وضمان التواصل بين الأجيال.